ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

رفح.. دوافع التهديد الإسرائيلي بالاقتحام وعوائق التنفيذ

العميد د. امين محمد حطيط

يُصرّ نتنياهو على اقتحام رفح جنوبي قطاع غزة او على الأقلّ يريد ان يوحي بأنه اتخذ قراراً لا رجعة فيه حول الموضوع وأنّ جيشه بصدد وضع الخطط التنفيذية لإتمام هذا الأمر الذي – كما يردّد – هو أمر لا رجعة عنه نظراً لأهميته وخطورته؛ لا بل إن نتنياهو بات يقرن نتائج الحرب كلها نصراً او هزيمة بمآل الوضع النهائي لرفح بعد تنفيذ هذه العملية فيها. فما هي خصوصية رفح وأهميتها؟ ولماذا هذا الإصرار من نتنياهو على اقتحامها وهل سينفذ ما يلوّح به ويقول إنه قراره النهائي؟

وما هي العوائق والتداعيات للفعل العدواني الإسرائيلي هذا؟

بداية نذكّر بأنّ رفح هي مدينة فلسطينية حدودية تقع في وسط ما يسمّى محور فيلادلفيا الذي يشكل خط الحدود بين قطاع غزة ومصر بطول ١٤ كلم وهو خط الحدّ الجنوبي للقطاع ويكتسب هذا الحدّ أهميته الحالية من حيث كونه الضلع الحدودي الوحيد لقطاع غزة الذي لا تشرف أو تسيطر عليه «إسرائيل»، حيث إنها تتحكم بالأضلاع الثلاثة الأخرى للقطاع غرباً من البحر وشمالاً وشرقاً بقوتها البرية.

وفي واقعه الحالي بعد الحرب باتت منطقة رفح – المدينة ومحيطها – وبمساحة لا تزيد عن ٣٠ كلم٢ تؤوي مليوناً و٤٠٠ ألف فلسطيني نزح معظمهم من شمال القطاع ووسطه خلال العدوان الإسرائيلي المنفذ بما تسمّيه «إسرائيل» المناورة البرية في القطاع، وقد دفعت بهم إلى الجنوب تمهيداً لإخراجهم الى سيناء تنفيذاً لأحد أهداف عدوانها وهو إفراغ القطاع من معظم أهله وإحداث تغيير ديمغرافي جذري فيه.

أما من الوجهة العسكرية فإنّ نتنياهو يدّعي بأنّ رفح باتت الملجأ الأخير لحركة حماس وقيادتها في غزة وان فيها الكتائب الأربع المتبقية من أصل ٢٢ كتيبة ينتظم فيها مقاتلو حماس وتدّعي «إسرائيل» – وهو ادّعاء لا أساس واقعياً له ولا قرينة أو دليل إثبات على صحته. لا بل انّ الكذب فيه هو الظاهر المرجح – ومع ذلك تدّعي «إسرائيل» أنها فككت ١٨ كتيبة وبقي لحماس فقط ٤ كتائب تنتشر في رفح، وبالتالي انّ إتمام العملية يقتضي باقتحام رفح لإتمام عملية تفكيك حماس، كما تروّج «إسرائيل».

ومن جهة أخرى، يزعم نتنياهو وفريقه في السلطة ان الأسرى الإسرائيليين الذين تسمّيهم «إسرائيل» رهائن بيد حماس، يزعمون أنهم نقلوا الى منطقة رفح وانّ عملية عسكرية ناجحة من شأنها أن تؤدّي للإفراج عنهم، زعم عززه في اليومين السابقين ما يقول به الإعلام الإسرائيلي من نجاح للجيش في الوصول الى رهينتين وتحريرهم أحياء الأمر الذي يشجع «إسرائيل» على تنفيذ هذه العملية من أجل تحرير الباقين والبالغ عددهم ١٣٤ أسيراً.

إضافة الى ما تقدّم فإنّ هناك مكاسب يراها نتنياهو من معركة رفح في طليعتها أنها تمدّد للحرب ما يعني التمديد لنفسه في السلطة والحكم، خاصة أنه لا يرى لنفسه إلا موقعاً من اثنين اما قيادة الميدان لمتابعة الحرب او وراء القضبان وملاحقته قضائياً وإنهاء

حياته السياسية. وبين الموقعين يختار الأول، ولذلك يستميت في دفع الجيش الى رفح، معلناً انها حرب معقدة تستلزم عاماً كاملاً، وهو العام المتبقي لبايدن في ولايته الحالية،

اما على مقلب الأسرى والرهائن فإنّ معركة رفح التي يريدها نتنياهو وفريقه من ذوي الرؤوس الحامية من شأنها أن تطيح بالتسوية التي يعمل عليها من قبل أميركا ومصر وقطر لتبادل الرهائن والعمل بهدنة طويلة تنقلب عملياً لوقف إطلاق نار واقعي. ويرى نتنياهو انّ هجومه على رفح سيطيح بالتسوية كما هدّدت حماس، وسيعفي «إسرائيل» من الثمن الباهظ الذي ستدفعه إن من حيث عدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيطلقون او من حيث تحوّل الهدنة الى وقف إطلاق النار مستدام؛ وهو وضع لا يريح نتنياهو.

لكلّ هذه الأسباب والدوافع تريد «إسرائيل» بقيادة نتنياهو متابعة عدوانها على قطاع غزة وتخطط لاجتياح رفح، لكنها تتهيّب المهمة وتعمل على تذليل الصعوبات والعوائق التي تعترضها لتوفير أقصى ظروف النجاح لها مع القدر الأقلّ أو الحدّ الأدنى من الخسائر والتداعيات، وهذا ما يسجّل من خلال سعيها المتعدد الاتجاهات كالتالي:

١ ـ على الصعيد الأميركي، لم يكن نتنياهو مرتاحاً للرفض الأميركي للعملية، الرفض الذي ربطته أميركا بالخوف على مصير مليون و٤٠٠ ألف فلسطيني يقيمون نازحين في منطقة العمليات، يقيمون دون مأوى او ملجأ يقيهم نار الحرب، وكذلك خوف يربط بحساسية التنفيذ في شهر رمضان المقبل بعد ٤ أسابيع، لكن «إسرائيل» تعتقد أنها تذللت هذا العائق بعد ان اكد نتنياهو لبايدن أهمية العملية لأمن «إسرائيل» ودورها في تحديد مصير الحرب كلها نصراً او هزيمة مع التزامه أمام بايدن باتخاذ كل التدابير التي تضمن تخفيف المسّ بالمدنيين وهو طبعاً التزام لا يعوّل عليه، لأنه غير قابل للتنفيذ في الواقع القائم، ومع ذلك نقول إنّ نتنياهو حصل على ضوء أخضر أميركي مع تعهّد مزيّف غير قابل للتطبيق.

٢ ـ على الصعيد المصري، يشكل الهجوم على رفح مساً مؤكداً بالأمن القومي المصري وبالسيادة المصرية وهو ما حذرت منه مصر وهدّدت بتعليق اتفاقية كامب دافيد إذا أقدمت «إسرائيل» عليه. والسؤال الذي يطرح هنا هل نتنياهو سيهتمّ بالتهديد المصري ويأخذه على محمل الجدّ ويؤجّل التنفيذ حتى يعالج الموضوع مع القيادة المصرية أم أنه سيضع هذه القيادة أمام الأمر الواقع وينفذ قراره بالاجتياح ثم يسترضيها؟ وهل نتنياهو في المفاضلة سيرجح المكاسب التي تتحقق له شخصياً وإسرائيلياً من جراء الحرب على رفح على العلاقة مع مصر؟ حتى اللحظة نرى أنّ الموقف المصري فاعل في منع العملية وعائق مؤثر على القرار الإسرائيلي بصددها، فهل سترضخ «إسرائيل» نهائياً أم ستتجاهل هذا الاعتراض؟

٣ ـ على الصعيد الإقليمي والدولي، صحيح ان نتنياهو لا يعبأ بمواقف الدول والمنظمات الدولية وغيرها، إلا انّ لهذه الدول دوراً او تأثيراً في هذه المسألة بالذات خاصة بعد ان حذرت المقاومة الفلسطينية من عظيم مخاطرها على حياة مليون ونصف المليون فلسطيني وحركت دعوى الإبادة الجماعية ضدّ «إسرائيل» أمام محكمة لاهاي، وهنا نسأل أيّ موقف ستتخذ دول الخليج العربي والدول الأوروبية خاصة فضلاً عن موقف الأمم المتحدة؟

٤ ـ على الصعيد العسكري الإسرائيلي، يبدو انّ هذا العائق هو الذي يمنع حتى اللحظة عملياً من بدء العدوان ودخول رفح خاصة انّ الجيش الإسرائيلي يتهيّب الموقف لسببين الأول متصل بشدة ضراوة المواجهة ان حصلت لأنّ المقاومة ستلقي بأكثر مما لديها من قدرات في الميدان، والثاني متصل بكثافة الوجود المدني في منطقة العمليات، ولذلك طلبت فترة زمنية قيل إنها تصل الى أربعة أسابيع وقد تمدّد الى ستة أسابيع من أجل إجلاء أكبر عدد ممكن من السكان خارج منطقة العمليات ما يعني أنّ بدء العملية المهدّد بها لن يكون قريباً، ولن يكون قبل شهر رمضان المقبل.

٥ ـ يبقى موقف المقاومة ومحورها، الموقف الذي استدعى فتح جبهات المساندة الثلاث، التي تهدف الى منع تفكيك المقاومة في قطاع غزة ومنع التغيير الديمغرافي فيه، وهي أهداف يتمسك بها المحور دون تراجع، ما يجعل هجوم «إسرائيل» على رفح صاعقاً لتفجير الوضع في المنطقة. فهل سيغامر المعنيون بهذا الشأن؟

إنّ وضع رفح بات عقدة يشكل التعامل معها واحداً من أمرين: أما تهدئة الرؤوس الحامية في "إسرائيل" والامتناع عن الهجوم وقبول التسوية التي يعمل عليها الثلاثي الأميركي القطري المصري بمشاركة أجهزة الأمن الإسرائيلي، أو الدخول في المجهول عبر عدوان يراكم جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها "إسرائيل" ويحدث انهيارات دراماتيكية في العلاقات الدولية والتطورات الميدانية، ويبقى الأمر متوقفاً على قرار إسرائيلي وردّ فعل المعنيين المذكورين أعلاه.

روسيا والصين... ليست القضية موجبات التحالف!

ناصر قنديل

– كثيراً ما كان الانتقاد يطال ما يوصف بالبرود الروسي والصيني تجاه الحرب الأميركية الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في غزة، بذريعة الانتقام من المقاومة ومن عملية طوفان الأقصى، وسعياً لاسترداد قوة الردع التي هشّمها الطوفان، وغالباً ما كانت

الانتقادات تأتي من زاوية السياسة، أي القول بأن محور المقاومة حليف لروسيا والصين في جبهة عالمية لمواجهة الهيمنة الأميركية، وأن موسكو وبكين تعرفان يقينا أن تل أبيب ليست إلا الظل الإقليميّ لواشنطن، كما تعرفان أن واشنطن هي سيدة هذه الحرب التي توسعت وصارت حرباً بين أميركا ومحور المقاومة، مساحتها ممتدة من العراق الى اليمن ومن البحر المتوسط إلى البحر الأحمر، وأن من نتائج هذه الحرب استنزاف أميركا ومهابتها وقوة ردعها، وأن من مترتبات الحرب إشغال أميركا عن حروبها ومواجهتها مع روسيا والصين، حتى أنه على الصعيد اللوجستي تسببت الحرب بتركيز المساعدات العسكرية الأميركية نحو "إسرائيل" والعجز عن تلبية متطلبات أوكرانيا. وبالمقابل كانت الانتقادات تصل للقول، أليس من حقنا على روسيا والصين مواقف أكثر حرارة من مجرد السلوك التضامني في مجلس الأمن الدولي؟

– كان الردّ على هذه المطالبات والانتقادات، من شخصيات في محور المقاومة يأتي مزدوجاً، فيقول من جهة، أن روسيا والصين كحليفين لمحور المقاومة لهما خصوصية تجعل مقاربتهما للقضية الفلسطينية والصراع مع "إسرائيل"، غير متطابقة مع مقاربة محور المقاومة، وثمّة حسابات مصالح وحسابات موازين وأولويات مختلفة، ويقول من جهة موازية، إنه من غير المنطقي مطالبة روسيا والصين بمواقف أكثر قوة بينما المواقف العربية على هذه الدرجة من السوء. ويكفي أن الدول العربية التي تملك اتفاقات سياسية واقتصادية مع "إسرائيل" لم تقم بقطعها، ولا حتى بتعليقها، بل إن بعض الدول العربية تحمّل المقاومة مسؤولية الحرب، ولا تزال تصف المقاومة بالإرهاب. وإذا أخذنا بالاعتبار أن الموقفين الروسي والصيني من المنطقة يأخذان بالاعتبار حسابات المصالح وفي قلبها علاقات بكين وموسكو مع الدول العربية، فيجب أن نفهم أن سقف الموقف الروسي والموقف الصيني يبقى بنسبة كبيرة سقفاً عربياً.

– من الزاوية السياسية قد يكون الردّ على الانتقادات صحيحاً، ومثله الكلام السياسي الذي يقول إن موسكو وبكين من موقع المصلحة تريدان لواشنطن أن تتورّط أكثر في وحول المنطقة، ولذلك تمارسان سياسة النعامة بدفن الرأس في الرمال، لتسهيل هذا التورط الأميركي. وأنه كما كان الانتظار الروسي في حرب سورية لسنوات حتى أصيب المشروع الأميركي بإسقاط سورية إصابات استراتيجية، جعلت إسقاطه محققاً إذا توافرت قوة دفع إضافية يمثلها التموضع العسكري الروسي في سورية، فقامت بهذا التموضع، وكان التوقيت نصف القرار، وموسكو طوال مرحلة ما قبل القرار كانت تتصرّف تجاه الحرب على سورية كما تتصرّف اليوم تجاه الحرب على غزة، بموقف سياسي مبدئي وتدخل مدروس في مجلس الأمن، دون أن يعني ذلك طبعاً التوهم بأن يكون القصد برفع سقف الموقف الروسي تدخلاً عملياً في الحرب على غزة، كما حدث في سورية.

– السؤال الذي يجب طرحه هو على الصعيد الأخلاقي، ومضمونه أن روسيا والصين تحملان لواء الدعوة لنظام عالمي جديد، تقولان إن تعدد أقطابه سوف يكون ضمانة عدالته وتوازنه واحترامه للقانون الدولي، وما يجري في فلسطين ليس حدثاً عالمياً عادياً، بل هو مثال نادر الحدوث، لتقديم المثال الأخلاقي على ماهية هذا النظام العالمي الجديد، وكيفية تصرّف أركانه، فليس لكيان الاحتلال مثيل في العالم لجهة التمرّد على القرارات الدولية وانتهاك القوانين الدولية، وليس في العالم احتلال وفصل عنصريّ مثل حال كيان الاحتلال. وليس في العالم امتداد زمني لعقود دون مساءلة ومحاسبة بفعل الحماية والمحاباة من الدولة العظمى التي ترعى النظام العالمي القائم، فهل يكون مقبولاً التخلي عن الواجب الأخلاقي بتقديم المثال عن كيفية التصرّف تجاه هذا النموذج غير القابل للتكرار، من طرفيه، طرف المعتدي وطرف المعتدى عليه، بأعذار السياسة؟ وأي ثقة بهذا النظام العالمي الجديد سوف تطلب من الشعوب ما دام دعاته الجدد يتصرّفون وفق حسابات مصلحية وسياسية في قضايا يتقدمها المعيار الأخلاقي؟

– ما فعلته جنوب أفريقيا بحمل قضية مذبحة غزة إلى محكمة العدل الدولية، ليس فعلاً سياسياً بل هو فعل أخلاقي، وما فعلته بوليفيا وتشيلي وكولومبيا، بقطع العلاقات مع كيان الاحتلال احتجاجاً على المذبحة، ليس سياسة بل أخلاق. والسؤال هو أليس من حق شعوب العالم بمعزل عن مفهوم التحالفات والمصالح وموازين القوى، أن ترى أن النظام العالمي الجديد المرتجى يستحقّ الرهان، لأن أركانه ودعاته يتصرّفون على قاعدة المعيار الأخلاقي، وهم وقد رأوا الجرائم تمر دون عقاب قرّروا بالحد الأدنى العقاب المتاح لهم كدول فقاموا بتعليق العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع كيان الاحتلال لحين وقف المذبحة؟

– من حقنا أن نسمع جواباً أخلاقياً لا سياسياً، على تحدٍّ جوهره الأخلاق، وفي لحظة لا يحتاج فيها العالم إلى أكثر من الأخلاق. فالحديث عن نظام عالمي جديد يقوم على توازن المصالح بين الدول الكبرى، لا يستحق عناء السعي ولا الانتظار، لكن السعي والانتظار يليقان بنظام عالميّ تحكمه المعايير الأخلاقية.

ماذا وراء تردد السعودية في الانضمام للتحالف البحري الأميركي؟ وما الذي ينتظرها في غزة؟

اسماعيل المحاقري

من بعيد ترقب المملكة السعودية تطورات الأحداث الدامية في فلسطين المحتلة، وكأن جرائم حرب الإبادة الجماعية لا تعنيها، وأرقام الضحايا لم تصل إلى الحد الذي يحرك ضميرها الميت.

وعلى الرغم من أن الموقف السعودي يدعو في ظاهره إلى وقف إطلاق النار في غزة وعدم تهجير السكان، إلا أن الموقف الحقيقي يسير في غير اتجاه، إلى اتجاه يدعم الهدف

وبعيون الصهاينة والأميركيين ينظر آل سعود إلى حركة حماس وبقية حركات المقاومة المدافعة عن أرضها وحقوق شعبها المظلوم ومقدسات الأمة الإسلامية.

لا دور لـ«خادم الحرمين الشريفين» يذكر على الصعيدين السياسي والإنساني لناحية وقف إطلاق النار في غزة وتخفيف المعاناة عن أكثر من مليونين ونصف مليون فلسطيني، ولو بسلاح المقاطعة لا بتحالف «الحزم والعزم» كما فعل في اليمن. ولا دور أيضًا لولي عهده المنشغل بنقل المملكة من مرحلة التشدد والتعصب الوهابي إلى مرحلة الانحلال والتفسخ الأخلاقي مع الانبطاح للعدو الإسرائيلي.

وفي إطار صفقة التطبيع سيقدم الأميركيون والإسرائيليون وقف إطلاق النار في غزة، كجسر عبور للنظام السعودي إلى الحظيرة الإسرائيلية لرفع الحرج عن الأخير وتجنيبه سخط الشارع العربي والإسلامي وكذلك الحد من تأثيرات الخطوة على مكانة المملكة في الأوساط الإسلامية كحامية حمى المسلمين مسمًّى لا واقعًا.

الأمر هنا لن يتوقف عند حد إلباس الخيانة السعودية ثوب الحرص على وقف نزيف الدم الفلسطيني، في ظل عجز وتواطؤ المجتمع الدولي، فالمملكة إلى جانب دول التطبيع الأخرى تنتظرها مهمة إعادة إعمار ما دمرته الآلة العسكرية الصهيونية الغاشمة في قطاع غزة ودعم مخطط استبدال سلطة حماس بأخرى موالية للكيان الصهيوني وهو ما أفصح عنه الوزير بلينكن أيضًا في أكثر من مناسبة.

مع بداية عمليات الإسناد اليمنية لغزة، شاركت السعودية أميركا في التصدي ومنع صواريخ اليمن وطائراته المسيّرة، من الوصول إلى أهدافها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحولت أراضي المملكة إلى ساحة لرصد قدرات اليمن ومنطلقًا للصواريخ الاعتراضية.

وبإعلان الولايات المتحدة عن تحالف بحري دولي تحت مسمى «حارس الازدهار» تحفظت الرياض عن المشاركة المباشرة والمعلنة كما هو حال الإمارات ودول أخرى، ليس حبًّا بفلسطين وانتصارًا لقضيتها وإنما لحسابات ضيقة مرتبطة باقتصادها وأمنها وسمعتها في المحيط العربي والإسلامي.

الدعاية الأمريكية لحماية أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر، لم تكن مقنعة حتى لمن تسميهم واشنطن «الحلفاء»، والتردد السعودي مرده المخاوف من ردة فعل يمنية تؤثر على ملاحتها البحرية ومنشآتها النفطية، فتجربة حرب السنوات الثماني الماضية أثبتت قدرة اليمن على شل النشاط الاقتصادي السعودي وتكرار ضربة خريص وبقيق يعني وقف نصف إنتاج المملكة من النفط الخام وبالتالي عرقلة خطط ابن سلمان الاقتصادية.

كذلك فالمواجهة بين اليمن والسعودية في حال عودتها في هذا التوقيت وهذه الظروف ستنتقل بالممكلة بالقول والفعل وبلا أي موارية من خندق الإسلام إلى خندق الكفر والنفاق، لتبيان الحق ووضوح الرؤية في فلسطين، والمعركة بحد ذاتها لن تقتصر على صواريخ وطائرات يمنية عابرة للحدود فثمة ألوية عسكرية جاهزة ومتأهبة على الحدود لشن عمليات منكلة بالجيش السعودي، وهذا أمر آخر يحسب له النظام السعودي ألف حساب لا سيما مع الشعور بالخذلان الأميركي والعجز الواضح عن تقديم الدعم والحماية اللازمتين كما هو السائد والمعمول به مع «إسرائيل».

السعودية ليست «إسرائيل» ولن تكون كذلك لتحرك الإدارة الأمريكية بواجها ومدمراتها وتشكل التحالفات الدولية من أجل حمايتها رغم دورها الوظيفي المتقدم في خدمة وحماية المصالح الأمريكية.

ولأنها ليست كذلك ولتعزيز دورها الوظيفي أضافت واشنطن مهمة أخرى للرياض إلى جانب تخذيل الأنظمة العربية والإسلامية عن نصرة غزة وتتمثل المهمة بإلزامها المشاركة في إعادة إعمار غزة مع مراعاة الشروط الصهيونية.

ومن هذا المنطلق يمعن العدو الصهيوني في القتل والتدمير بنسفه مربعات سكنية بأكملها على رؤوس ساكنيها وسط وشمال وجنوب القطاع إدراكًا منه بأن ثمة دولًا تقع على عاتقها مسؤولية الإعمار تحت الضغط الأميركي ولو تقرر على هذه الدول أن تدفع ثمن الصواريخ والقذائف والأحزمة النارية الإسرائيلية لفعلت ذلك دون تردد وهو ما يطيل أمد العدوان كذلك.

وفي هذا السياق نقلت وسائل إعلامية صهيونية عن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قوله إن إعادة إعمار قطاع غزة سيتم تمويلها من قبل السعودية والإمارات.

وكانت صحيفة «كان» الإسرائيلية، قد نشرت تقريرًا قالت فيه إن مسؤولين أميركيين ودوليين «طلبوا من دول الخليج المساهمة الاقتصادية في إعادة إعمار قطاع غزة في اليوم التالي لسقوط حماس مؤكدة أن تلك الدول أبدت استعدادها، ولكن بشروط من بينها:

ـ إجراء تغييرات كبيرة في السلطة الفلسطينية، وهذا الشرط يتقاطع مع الرغبة الأميركية والمصلحة الصهيونية.

ـ إذعان دول التطبيع للإملاءات الأمريكية أمر لا نقاش فيه، وورقة الإعمار في غزة سيجري توظيفها واستثمارها في مسار تحقيق شروط بني صهيون وتلميع السعودية والإمارات وتقديمها كأهم الدول العربية الداعمة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة بخلاف الواقع.